المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة و اللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

المملكة المغربية
جامعة محمد الخامس
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة: ندوات ومناظرات رقم 51

اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب

التنسيق العلمي:
عبد القادر الفاسي الفهري

1996

الكتـــاب : اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب (مائدة مستديرة).
سلسلـــة : ندوات ومناظرات رقم 51.
النـــاشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
الخطـوط : بنعيد حميدي.
الغــلاف : عمر آفا.
الحقـوق : محفوظة لكلية الآداب بالرباط بمقتضى ظهير 1970/07/29.
الطبــــع : مطبعة النجاح الجديدة ـــ الدار البيضاء.
التسلسل الدولي : ISSN 1113/0377.
ردمــك ISBN 9981-825-58-1.
الإيداع القانوني : 1996/295.
الطبعة الأولى : 1996.

طبع هذا الكتاب بدعم من برنامج التعاون
بين الكلية ومؤسسة كونراد أدناور

المحتويات

• تقديم 7

• عن أفعال الوضع والإزالة وأفعال أخرى
محمد غاليم 11

• ملاحظات عن الرتبة والإعراب
محمد الرحالي 31

• الزيادة في الفعل الثلاثي : نموذج أفعل
عبد النور الحضري 59

• التعقيد الصوري والوظيفي للبنى الجعلية في العامية المغربية : مقاربة مقارنة
محمد شباضة 83

• الحدث في المفعول
عبد المجيد جحفة 101

• حول الاقتراض
إدريس السغروشني 127

• الضمير في اللغة العربية : «هو» نموذجا
محمد ضامر 141

• التخصيص وشروط التضايف
المصطفى حسوني 151

حول الاقتراض

إدريس السغروشني
كلية الآداب ــ الرباط

سأحاول في هذه الورقة أن أتحدث عن الاقتراض أولا في إطاره العام، وثانيا في الصورة التي جاء عليها عند علماء اللغة العربية، وثالثا في الإطار النسقي.

يتعرض كل نسق لغوي مثل كل نسق كوني إلى التغيير. وتؤدي به هذه الحالة إلى اختلال في التوازن فيسعى إلى استرجاع توازنه بإعادة النظر في العلاقات القائمة بين عناصره.

ويمكن أن ندرس نسقا لغويا في وقت ومكان محددين أو عبر فترة زمنية تطول أو تقصر. ولقد وصفت الدراسة الأولى بكونها تزامنية والثانية بكونها تزمُّنية. ومايربط بينهما هو التغيير الذي يحدثه متكلم في وقت من الأوقات داخل اللغة، مايكون السبب في قيام تعديلات يستعيد النسق بها توازنه.

وينتج التغيير إمّا عن حالات نفسانية يتعرض لها المتكلم أو عن أحداث خارجية مثل الأوضاع المؤسساتية أو غيرها.

ويعتبر الاقتراض عنصرا من عناصر الاضطراب التي يواجهها النسق بتدابير معينة لاتقاء كل مايمكن أن يتسبب في اختلاله، سواء في المستوى الأصواتي، أو الصواتي، أو الصرافي، أو التركيبي، أو المعجمي. ويسمى الاقتراض في الأدبيات العربية معرّبا أو دخيلا. ويتعارض، في الغالب، في مستوى من مستوياته، مع مواصفات مكونات النسق. لكن عندما يتمثل النسق الكلمة الدخيلة يصبح من العسير على الممارس العادي أن يتعرفها، ولهذا يبدأ يتعامل معها كما يفعل مع الأصيل. فيصرفها ويشتق منها مثل : درهم دَراهم ودَرْهَمَ مُدَرهَمٌ.

ويتميز المقترض من المولد والمرتجل والنقل الحرفي والمترجم. وكلها تأتي لإغناء اللغة وتطويرها.

ويخضع المقترض لسيرورات مختلفة، تمكنه من أن يندرج في النسق وينسجم مع أبنيته ودلالاته. وإذا لم تتمثله اللغة، يقوم أهلها بتعويضه بما يتلاءم مع مقاييس لسانهم. وهذا مايفعله في أيامنا أهل أندونيسيا والكيبيك وفرنسا وغيرهم.

تلجيء الضرورة الحضارات إلى الاقتراض لتعويض ما لم يتأتَّ لها من الإبداع. فالاقتراض، كما يحدده فيتوري بيزاني، هو شكل تعبيري تأخذه مجموعة لسانية عن أخرى.

ولاتطلق كلمة اقتراض في الغالب إلا على الاقتراض المعجمي. وليس من السهل دائما تمييز الكلمة الدخيلة من الأصيلة. فمثلا كلمة «رصيد» بمعناها الحسابي — في اعتقاد المتكلم العربي عامة — ترجع إلى أصل عربي، مع أنها — في الحقيقة — تنتمي إلى أصل لاتيني «residium». ووصلت إلى العربية على طريق اللغة الإيطالية. ويمكن أن نقول نفس الشيء بالنسبة لكلمة «الليس» في عبارة «الأيس والليس». فهذه الكلمة، أي «الليس»، لاعلاقة لها بليس أخت كان التي هي من أصل ارامي وهو «lo it»، بمعنى لايكون ما يبين مصدر دلالتها على الحال. أما التي في عبارة «الأيس والليس» فهي من «لا — esse» أي العدم. ولقد خلط صاحب «المنجد» لما أدرج كلمة أنبار الفارسية وهي من «أنباشتن» أي خَزَن، في نبر بمعنى همز وربطها بِنَبَرَ وجمعه نِبار وأنبار وهو ضرب من الذباب، ثم أتبع هذا بكلمة أنبار وقال إنها تعني بيت التاجر الذي تنضد فيه الغلال والمتاع، وهي المفردة المقترضة، ثم أتى بعد ذلك بكلمة أنبار وجمعها على أنابر وأنابير وأنبارات وأعطاها نفس المعنى وقال عنها إنها إسم مفرد مُعَرَّب من الفارسية.

ونحتاج للفصل بين الدخيل والأصيل في بعض الأحيان إلى التاريخ أو الصواتة أو الصرافة أو الدلالة... فالفصل بين كلمة قصر التي أتت من اللاتينية وكلمة قصر التي نشأت من أصل عربي، يحتاج إلى تاريخ الحضارات وإلى العلوم اللسانية. ونحتاج إلى نفس المعطيات للتفرقة بين وزير التي تصدرت من «Bozorg» بمعنى كبير ووزير في الفارسية، وبين وزير من أزير والتي ترجع إلى آزره. وقد حدث فيها ماحدث في وِزْرَة وفصيحها إزرة.

ويكثر الاقتراض في مستوى المعجم ويقل أو «ينعدم» في مستوى النحو.

يقول مونطيني في «رسائل»ـه : «يجب أن يخدم الكلامُ الفكر لا العكس». ويعني بذلك أن اللجوء إلى الدخيل يصبح لازما إذا كان يساعد على التعبير عن فكرة ما بكل دقة. وعَمِل برأي مونطيني كُتّاب قدامى ومحدثون. وينتج عن هذا أن الاقتراض تدفع إليه الضرورة، وهذا مادفع العرب إلى اللجوء إلى الدخيل. فأخذوا من الآرامية مثل آنُك وآجُر من ouko و ogouro، وأسبوع من chaboûßo، وإسكاف من oûchkofo، وإشْفَى من chfoyo، وأصْطاح أو إصْطاح من shoho، وأنبوب من aboûbo، وتُعالة من taß lo، وجُبن من goubno، وجبا من gbo، وجاسوس من gochôucho، وجَمَلُونٌ بمعنى جمل صغير من gauboûrro، وخاتَم من hotmo، وجُوُّ الشيء بمعنى داخِله من gawo، وحانوت من honoûto، وحَبَّق بمعنى جمع من hbaq، وحيوان من hayoûtono إلخ، ومن اليونانية أَبْنُوس من evenos، وأرخبيل من Archipelaghos، وإزْميل من zmili، وإقليم من klima، وبطاقة من Pittakion، وبيطار من ippiyatros، وجنس من genos، وخارطة أو خريطة من khartis، وفُسيفساء من Psifos، وفِصٌّ من psifis، وفُقمة من foki، وفَقَنَّسٌ من finix، وقُطْرُبٌ ويعني مرضا يظن صاحبُه أنه تحول إلى كلب أو ذِئب من kinanthropos، وقِمَطْر من camptir، وشحرور من chahroûro، إلخ.

ومن الفارسية أخذوا الكثير منه إستبرق من استبرج، وأوج من owg، وإيوان من eyvan، وبابوج من Papouch، وبادِنْجان من بادنجان، وبازْدار من باز + دار بمعنى حامل الباز، وبُرهان من Parahan، وبُستان من بوستان، أي بو (رائحة) وستان (مكان)، وجاموس من كَوْميش أي كَاو gaw (بقرة) وميش (نعجة). ومن goh غائط وغُلطان : متدحرج صنعوا جُعَل وخِيري من خيرُوا أي : المشور الأصفر، وخَيزُران من Kheyzarane، ودَبُّوس من توبوز، ودِهليز من دِهْلِه، ودَوْشَق بمعنى بيت كبير من جُوشج، ورَامِق بمعنى طير يُنْصَب لصيد طير آخر من زاج، وسرسام : التهاب في حجاب الدماغ، من سَرسام : من سَرْ (رأس) وسام (التهاب)، ومَوْز من mowz، إلخ.

وتأتي الكلمة الدَّخيلة في صيغ مختلفة مثل قَرْنُفل وقرنفول أو اسْفِناخ التي

وردت عند الأطباء، في الأندلس في القرن الحادي عشر، اسْبِنَاخ ثم إسْبَانِخ وهي من إسْبانَاخ. وفي بعض الأحيان تدخل الكلمة بكيفية غير مباشرة وتأتي عبر وسيط مثل جمارك التي جاءت من اللاتينية commercium عبر التركية gümurük.

ويستخلص من هذا أن الكلمة المقترضة لاتنتقل دائما بكيفية مباشرة من لغة إلى أخرى، ويُفسِّر هذا في بعض الأحيان اكتشاف الأصل. ولم تنتبه إلى هذا الجانب من المشكل الكتب القديمة. كما أننا لانجدها تميز بين المعرَّب الذي لجأت إليه الضرورة كما حدث في المجالات العلمية والتنظيمية والمؤسستية وبين الدخيل الذي تسرب إلى اللغة العربية بسبب وجود الموالي الذين كانوا يعيشون داخل المجتمع العربي والذين مارسوا الازدواجية فترة من الزمان، قبل أن يصبحوا من المستعربة.

وإذا كانت عملية التعريب تأخذ بعين الاعتبار في نفس الوقت الشكل والمضمون، فإن الترجمة الحرفية (calque) لاتحاور إلا المعنى. فعبارات مثل قتل الوقت، وأعطى صوته، وأعطاه ورقة بيضاء، ويلعب بالنار، وعلى شرف فلان، هي بمثابة نقل حرفي لعبارات فرنسية. ولقد قدَّم إبراهيم السَّامرَّائي في كتابه «فقه اللغة المقارن» مجموعة من مثل هذه التراكيب التي روجتها أقلام الكتاب، فاستساغها السامع والقارىء، وبدأ يعتبرها متأصلة في لغته. وهذا النوع من الاقتراض سواء في مستوى المفردة أو العبارة، وإن كان يحدث بعض الاضطرابات في مستوى المضمون، كما يمكن أن نلاحظ في سِراط ورصيد وقَصْر أو في يلعب بالنار محل خاطر، فإنه يحافظ على الشكل ويثري صورة التعبير في اللغة.

وهناك اقتراض معجمي لاتتخلص فيه الكلمة من شكلها الأجنبي ويحمل إسم xenisme أو pérégrinisme في اللغة الفرنسية. فكلمات راديو وبيانو وجيولوجيا ليست كلمات معربة، لأنها احتفظت بشكلها الأجنبي الذي لاينسجم مع قواعد التأليف في النسق. فليس في العربية — يقول ابن خالوية في «كتاب ليس» — كلمة من قبيلة الإسم تنتهي بواو قبله ضمة ؛ ولهذا لما عرّبوا كلمة خيرو جعلوها خيري، كما أنه ليس في العربية كلمة تبدأ بكسرة بعدها ضمة ؛ ولهذا أعطوا لكلمة géographie صورة تنسجم مع النسق، وهي كما يوردها صاحب «المنجد» جغرافيا أو جغرافية. وما يقبله النسق، وإن كانت الرواية لاتشير إليه، يمكن أن يبقى على

حاله مثل آجُر وآنُك ولا نأخذ برأي الصرفيين القدامى الذي يقصي صيغتي فاعُل وأفعُل في مستوى المفرد.

إن التعديلات التي تخضع لها كلمة أجنبية تكون إما أصواتية كما في بولد التي تصبح فولد، لأن الأبجدية العربية لاتعرف ب أو أصواتية وصرافية كما في أبنوس من إفنيس وفي زِنجي من زَنْجي أو صرافية فقط كما في إشفى من «شُفْيُ» وأصحاح أو إصحاح من «صَحْحُ». وتماثل في بعض الأحيان الكلمة المعربة الكلمة الأصيلة كما أشرنا إلى ذلك أعلاه لما تعرضنا لكلمة وزير ورصيد.

إن العرب ــ يقول ابن السراج ــ «تخلط فيما ليس من كلامها إذا احتاجت إلى النطق به». فإذا كان يريد بالتخليط أنها تخضعه إلى متطلبات نسقها كما يحدث ذلك في كل اللغات، فهذا ليس بتخليط. وإذا كان يعني أنها لاتملك خطة واضحة ومتقنة لمعالجة الدخيل، فهذه حقيقة ثابتة : إذ عملية التعريب لم تتقيد ولا تتقيد بضوابط نسقية دقيقة وظلت ــ ولاتزال ــ خاضعة لتصرفات الأفراد والمصادفات.

ويتضح ذلك من خلال بعض الصور مثل تِلفزيون وبِنسيلين، إلخ. وكِشك وكوشك..

وتتفاوت اللغات في فرض التعديلات أو عدم فرضها، وقبول الدخيل بصورة من صوره. نرى أن اللغة الإيطالية تسلك سلوك اللغة العربية في فرض التعديلات بينما اللغة الانجليزية تتعامل مع الدخيل تعاملا متساهلا. ويطغى على هذه التعديلات الإبدال. نرى أن الشين في العبرية تُنقل سيناً في العربية : فشبَّح تنقل سبَّح وشِبْط تنقل سِبْط. ويحدث ذلك أيضا في لغات أخرى : فشلوار تنقل بالقلب سِروال، وتنقل الجيم المعقودة في الفارسية إما «ك» : فيرجار تعرب بِركار، أو «ج» : فبادنجان من بادنجان أو «ق» أو «د»، دوشق من جوشج، والهاء تبدل بعدة حروف منها «ق» : زئبق من زِيه و «ز» في دهليز من دهله، و «ت» في جادة من جاده : طريق، و «هـ» في برهان من بَرْهَهان ويعني هذا انعدام خطة واضحة في التعريب، والاكتفاء بما تلتقطه الآذان من مصادر مختلفة.

وتشهد الاقتراضات على العلاقات التي كانت للغة العربية مع حضارات ولغات

أخرى. فاللغة شبيهة بمتحف أو دار آثار يتجلى فيها تاريخ وثقافة أمة. يقول إكريستوفر نيروب في كتابه «لسانيات وتاريخ عادات الشعوب»، إنه من المفيد والمثير للاهتمام أن ندرس في لغة من اللغات الدخيل. فهو يكشف لنا الكثير عن البلد الذي يُقرِض والبلد الذي يقترض. ويمكن، اعتمادا على هذه الدراسة، أن نكتب تاريخ شعب ونتعرف حضارته.

ويبدو هذا الرأي سديدا، لكن تحفظات فردناند برونو أضعفت هذا الرأي. فلقد بيّن هذا المؤلف أن ليس هناك تزامن تام بين تنامي الفكر وتنامي اللغة. إذ لو كان هذا ممكنا، لصار كل من أراد أن يحصل على فكر نام يكتفي، توسلا إلى ذلك، باقتناء لغة نامية. يرتفع بها عنه التخلف، لكن ما يثبته الواقع هو أن الأمم التي تخلت عن لغتها واتخذت لغة نامية ظلت ترزح تحت التخلف وتعقدت عندها المشاكل إثر التصدعات التي حلت بمجتمعاتها، والاستلاب الذي منيت به نفوس أبنائها، لكون هذه اللغة تحمل حضارة مخالفة لحضارتهم.

يقول كثير من الذين درسوا الاقتراض إنه يكثر في المعجم، ويخص في الغالب الأسماء، ولايمتد إلى القبائل الأخرى إلا قليلا. لكن اللغة العربية عندما تقترض من الساميات خاصة لاتقف عند الأسماء بل نجدها تقترض أيضا أفعالا. وهذه أمثلة أَخذْتُهَا من الآرامية :

أَرَّخَ من يَرْخُ بمعنى شَهْر
أَرَّفَ من أُرْف بمعنى الذي يقسم الأرض
أسا الجُرحَ من أسِ بمعنى شَفَى
أَفِكَ كَذَبَ من هَفَخ بمعنى غَيَّر، أَفْسَدَ
آمِّي : صِدْق حقيقة أوحاها الله من هَيْمِن
بارك الله، سَبَّحه من بَرِخ
بَسَأَ بالأمر : تهاون، من بْسُ : احتقر
تَخَّم : جعل له حدا من تْحِم
تَرْجَم من تَرْجِم
تَرَصَ الميزان قوّمه من تْرَصْ : قَوَّمَ
أَتْقَى ه : أَحْكَمَهُ من أَتْقِن : رَتَّب

ثَبَّ : جَلَسَ متمكنا من يَتَبَ : جَلَسَ

ولاشك أن الذين روجوا هذه الأفعال التي لها ما يقابلها في اللغة العربية هم المستعربة الجدد، من لم تستحكم مِرَّتهم في العربية كما يقول وافي في كتابه «فقه اللغة».

لقد حاول النحاة أن يضبطوا المعرب والدخيل والمولد والمصنوع، إلخ. جاء في «المزهر» أن المولد هو ما أحدثه المولّدون، وأن الفرق بينه وبين المصنوع هو أن المصنوع يورده صاحبه على أنه عربيّ فصيح. ومن المولد الحُسبان بمعنى السِّهام الصغار والخُمّ، إلخ. وقد ميّل التبريزي في «تهذيب الإصلاح» بين تعريب وتوليد كلمة طَنْز.

وهذا يبين أنهم كانوا لايميزون دائما بين المعرب أو الدخيل والمولد. أما صاحب «القاموس» فيجزم أن بُرجاس مولدة وهي فارسية بمعنى هدف، وتعريبها لاتشوبه شائبة. وجاء في ذيل «الفصيح» للمُوَفَّق البغدادي أن كابوس مولدة، وهي كلمة آرامية Koboûcho من kbach بمعنى داس وضغط. وقالوا في ستّي التي هي اختزال لسيدتي إنها مولدة، وإن ست لاتعرف إلا في العدد. ويقول الزجاجي في «أماليه». أما الفالوذج، فهو أعجمي ؛ والفالوذَق مولد مع أن الكلمتين من أصل واحد وهو فالودة بمعنى معصور. وصنف بعض اللغويين حوائج في المولد وتبغدد فلان حسب ابن سيدة مولد، وقالوا الكيمياء لفظة مولدة وهي من chimiya يونانية معربة.

وجاء عن ثعلب أن المولد هو كل مالحقه تغيير. وهذا لايقْصِر المولد على العربي الذي يلحقه التغيير في مستوى من المستويات، بل يشمل أيضا المعرب الذي غُيِّر فيه الناس مثل الزُّمُرُّد بالدال المهملة وهو بالذال المعجمة والطِّيلسان وهو الطَّيْلسان والدِّهليز وهو الدَّهليز، وأدخلوا في التغيير الخطأ مثل ماء مالح محل مِلح وأخُوهُ بِلَبَنِ أُمِّهِ محلَّ بِلِبان أُمِّهِ وهو الرضاع.

ولاحظوا أن الأعجمي يخالف العربي في اللفظ وقسموا المخالفة قسمين : مخالفة في البناء ومخالفة في الحروف. فما خالف بالحروف، وضعوا الحرف العربي محله ؛ وماخالف بالبناء، جعلوهُ على صيغة من صيغ العرب مثل بُوستان جعلوهُ بُستان لأن [سَح س] مقيد في النسق.

وتعرف عند فقهاء اللغة عجمة اللفظة بوجوه :

1) بالنقل.
2) بالخروج عن أوزان الأسماء العربية مثل إبْرَيْسَم.
3) بالابتداء بنون بعدها راء مثل نَرْجِس.
4) بالانتهاء بزاي قبلها دال مثل مهندز.
5) باجتماع الصاد والجيم مثل الصولجان.
6) باجتماع الجيم والقاف مثل منجنيق.
7) بكون اللفظ رباعيا أو خماسيا عاريا من حروف الذلاقة.
8) باجتماع الطاء والجيم مثل طاجن.
9) بسبق اللام للشين وجاء هذا عند ابن سيدة في «المحكم».

وتهمّ كل هذه القيود التأليف، أي تكوين الجذور. ولقد أثار سيبويه في «كتاب»ـه مشكلة الصيغ، ولكنه تعرض لها واصفا ومحصيا. وجمع ماتحصل عند سيبويه من صيغ مرفوضة ابنُ خالويه في كتابه «ليس في كلام العرب» دون أن يحيط بالمشكل.

لقد جاء عند الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» كلمات معربة ترتبط بعلوم مختلفة عربها مَن سليقته لم تُعطَّل مثل أرِثْمَاطِيقِي ثَاوْلُوجيا جُومِيطْرِيا إسْطَرْنُوميا سُولُوجِسْمُوس، إلخ.

وأقامت المجامع العربية بناء على ماتستسيغُه سليقة العربي مبادىء للتعريب. فمجمع القاهرة يبيح التعريب ويقيده بقيدين : قيد الضرورة وقيد مسايرة خصائص اللغة العربية.

وطلع علينا عبد الله العلايلي في «مقدمته لدرس لغة العرب» برأي طريف في التعريب. فهو يقول : «من أصعب البحوث ضبط التعريب حتى إن اللغويين القدماء انتهوا وما انتهت أبحاثهم فيه وخصه كثير منهم بالتأليف. وأنا أُخالف كل الجماعة السابقة في عمل التعريب وأرده ردا عنيفا وأعتقد بأن الأسباب التي أظهرت حاجة العرب في عصور مدنيتهم إلى الأخذ به، لم تكن سوى وقفة اللغويين والنحاة، هذه الوقفة المنكرة. ورأيي أن التعريب لايدخل إلا في نقل

الأعلام شريطة أن تحترم أبجدية العربية وأوزانها، وأن لانفكر كما فعل الشيخ طاهر الجزائري في كتاب «توجيه النظر في زيادة الحروف».

ويتميز هذا الرأي بدعوة صاحبه إلى احترام أبجدية اللغة العربية والوقوف عند صيغها. أما موقفه من التعريب، فيرتبط بالمحاولات التي قام بها في مجال المعجم وبالطريقة التي وضعها وترمي إلى تخصيص الصيغ. وما يلاحظ هو أن أعمال هذا الرجل لم تُثمِر، لأنه أقامها على انطباعات ولم يُرسِها على أسس مضبوطة.

يحتاج التعريب إلى ضوابط تخرجه من المتاهة التي يوجد فيها وتقي اللغة العربية من المساوىء التي يمكن أن يجرفها معه. إن اللغة مثل كل الكيانات الكونية تخضع لقوانين ؛ فإذا حدث مايخلّ بهذه القوانين، حدثت فيها اضطرابات وتعرضت للتفكك.

إن ما أقمناه في إطار فرضية **انشطار الفتحة** يساهم في حل مشكلة التعريب، إذ النموذج الذي نتج عن هذه الفرضية، يولد كل الصيغ الممكنة في النسق العربي، مما يجعلنا، أمام المعرب، قادرين على أن نقبل أو نرفض ماينثال علينا من شتى المصادر، وماتزخر به المعاجم. فبناء على النتائج التي توصلنا إليها انطلاقا من هذه الفرضية وما يرتبط بها من قواعد التأليف، تصبح كلمات مثل جِيُوديزية وتلفزيون وجِيُولوجيا وكذا جنق... غير مقبولة في لغة العرب. لأن بعضها يخرق مبدأ اللاتجانس وبعضها لايحترم قاعدة تعاقب الحركات القصيرة في اللغة العربية أو قواعد التأليف وكلها لاتنسجم مع البنية العربية.

لقد مكنتنا فرضية انشطار الفتحة وقاعدة إضمار التي صيغتها هي :

ح ← هـ / ح س — س ح

من إقامة أخاطيط تتمثل فيها كل الصيغ العربية الممكنة. فأُخطوط الثلاثي يفرغ أبنية الثلاثي من «فَعَل» التي تنتجها انطلاقا من الفرضية، قواعد عروضية. ويمثل هذا الأخطوط الشكل التالي :

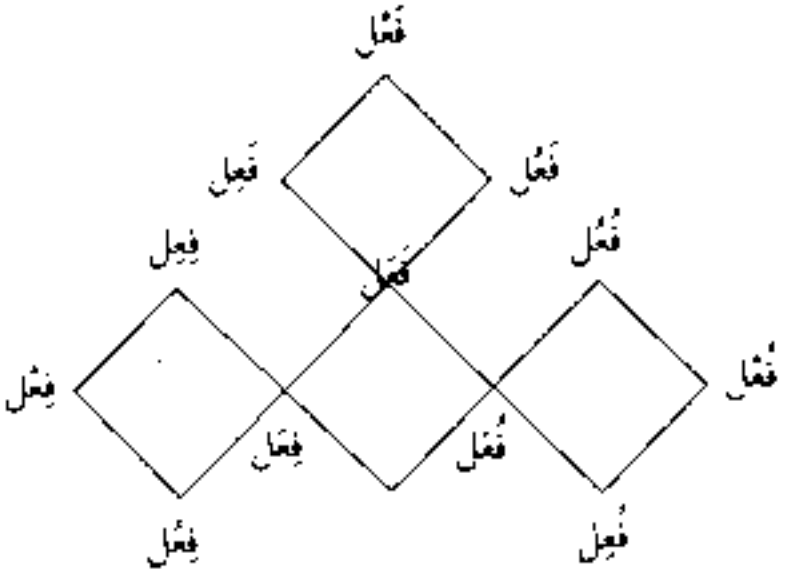

ويضم هذا الأخطوط صيغ الثلاثي المنتجة وغير المنتجة أو المحدودة الإنتاج. فَفِعْل وفُعِل غير منتجتين في الأسماء لكونهما تخرقان مبدأ اللاتجانس وفِعِل وفُعُل في مستوى المفرد المجرد قَلِيلاَ الإنتاج لخرقهما مبدأ اللاتماثل.

وتمكننا نفس الوسائل من إقامة أخطوط الرباعي والخماسي، إلخ. ونكتفي ببناء مانحتاج إليه من أخطوط الرباعي في دراستنا للاقتراض وهو الجزء الذي يبدأ بسبب خفيف ويسعفنا في معالجة الرصيد الذي نمثل به. ويصور هذا الجزء الشكل التالي الذي يفرع «فَعْلَل» الناتجة عن قاعدة إضمار وقواعد أخرى :

وتنطبق على صيغ هذا الشكل نفس القيود التي تتقيد بها صيغ الثلاثي.

لقد جعلتنا هذه الفرضية قادرين على ضبط عملية التعريب وعلى تحصين اللغة

العربية من الفوضى التي أصبحت منتشرة فيها لضعف السليقة عند الواضعين لمعاجمها وعند الممارسين لها.

تقدم لنا نظرية انشطار الفتحة الإطار الذي يمكن للتعريب أن يقوم فيه. وتمنحنا الوسيلة التي تقدرنا على رفض مالايشاء مع النسق وعلى استغلال الإمكانات التي يسمح بها هذا النسق، والتي استغلها ذوو السليقة من قبل. فكلمة آرامية لايونانية كما يقول صاحب «المنجد»، وهي «yargono» بمعنى : اصفرار الوجه تصرف فيها المعرب حسب إمكانات النسق. فإنني بها على الصور التالية كما يوجد ذلك في «القاموس المحيط»، أي :

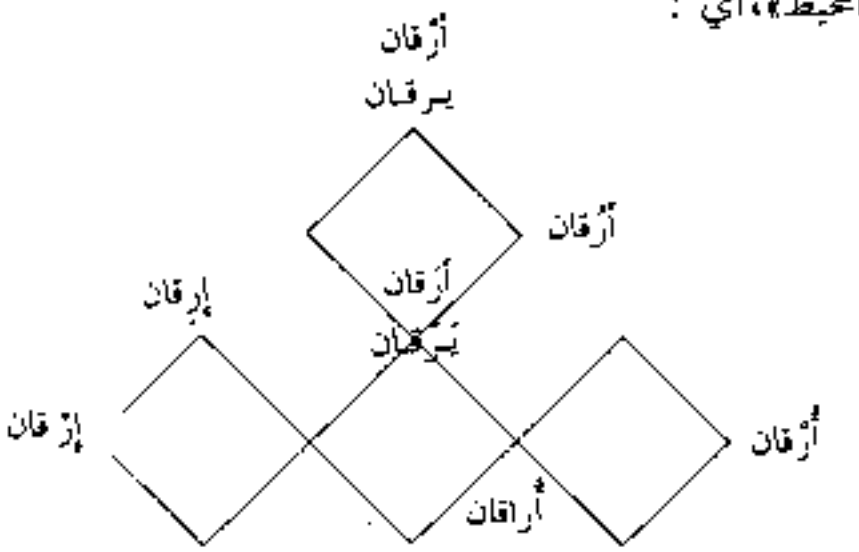

لانجد «إرْقان» و«أرِقان»، لأنهما تخرقان مبدأ اللاانجانس. ونستبعد إرِقان رغم وجودها عند صاحب «المحيط» وعند غيره، لأنها جاءت على صيغة غير منتجة لخرقها مبدأ اللاتماثل.

ومايحدث في يرقان نلاحظه مثله في تعريب كربه بمعنى حانوت. ويعكسه الشكل التالي :

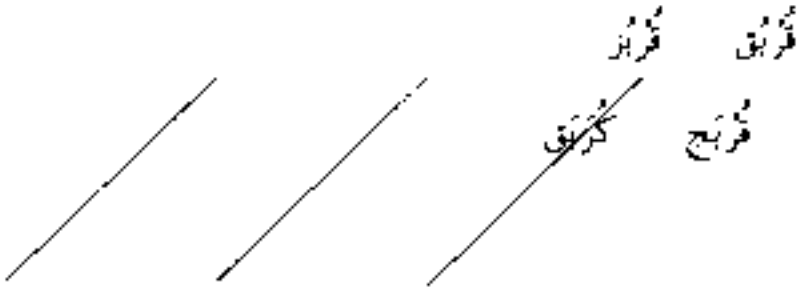

ويمكن هذا الشكل من إنتاج الصيغ الأخرى الممكنة نسقيا. وليس هذا مقصورا على المعرّب. بل هو مايسمح به النسق ويبيحه. كما يظهر من خلال الأمثلة التالية. ففي المصادر نجد مثلا :

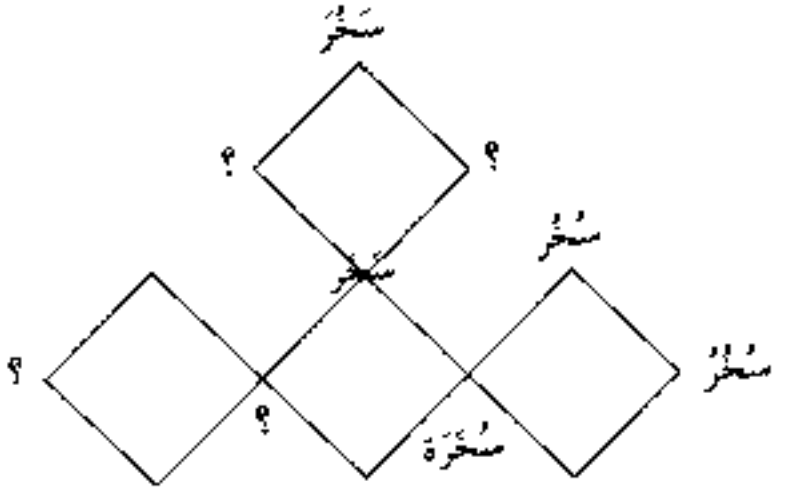

وفي باب الجموع نجد :

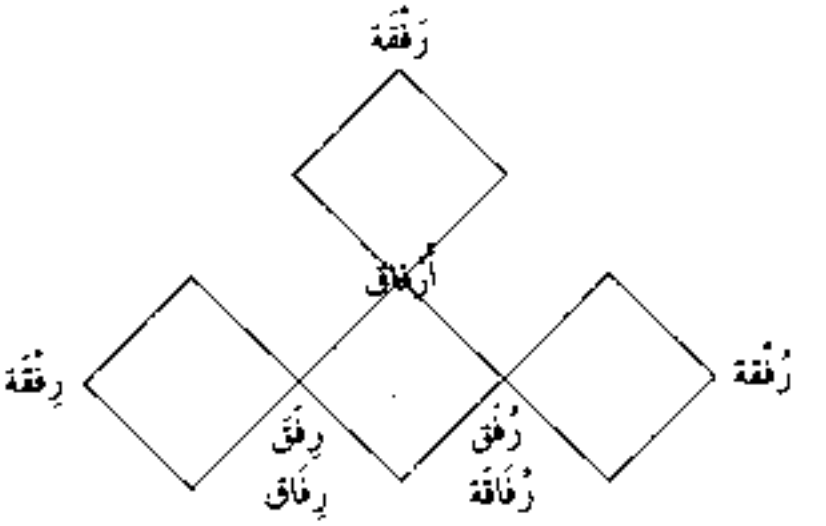

وهكذا نرى أن فرضية انشطار الفتحة والقيود المرافقة لها تمكن من التحكم في الاقتراض كما تمكن من ضبط المعاجم وتشذيب كتب اللغة بعامة، وتطلع دارسي اللغة العربية على إمكانات النسق.

المراجع

ابن خالويه، (الحسين بن أحمد)، **كتاب ليس**، تح.أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة (1979).

ابن السراج، (أبو بكر محمد بن سهل)، **الأصول في النحو**، عبد الحسين القتلي، مؤسسة الرسالة (1985).

الجواليقي، (أبو منصور)، **المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم**، دمشق، دار القلم (1990).

الخفاجي، (شهاب الدين)، **شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل**، القاهرة، مطبعة السعادة (1907).

الخوارزمي، (محمد بن أحمد بن يوسف)، **مفاتيح العلوم**، القاهرة، مطبعة الكليات الأزهرية (1981)

سيبويه، (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، **الكتاب**، تح.عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي (1988).

السيوطي، (جلال الدين)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، القاهرة، دار الفكر، بدون تاريخ.

العلايلي، (عبد الله)، **مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد**، المطبعة العصرية (1938)

غلة (رفايل)، **غرائب اللغة العربية**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية (1960).

Broñdal (V.), *Substrat et emprunt en Roman et en Germanique*, Copenhague et Bucarest (1948).

Brunot (Ferdinand), *Les mots témoins de l'histoire.*

Deroy (Louis), *L'Emprunt linguistique*, Les Belles-lettres, Paris, 1980.

Guiraud (Pierre), *Les mots étrangers*, PUF, coll. Que sais-je ? N° 1166 (1965).

Nyrop (Kristofer) *Linguistique et histoire des mœurs*, tr Philippot, Paris (1934).

Montaigne (Michel), *Essais* (1 - 26) voir *Emprunt linguistique*, p. 137.

Pisani (Vittori), voir *Emprunt linguistique*, p. 18.